

إجراء تقييم لاستخدام شهادة الكورونا في الفعاليات والمناسبات والمطاعم والحانات

كلفت الحكومة النرويجية مديرية الصحة والمعهد الوطني للصحة العامة بتقديم مقترحات محددة لإدراجها في لائحة تشريعية حول كيف يمكن استخدام شهادة الكورونا في الفعاليات والمناسبات والمطاعم والحانات.

قالت وزيرة الصحة وخدمات الرعاية، إنغفيلد شر كول، إن الحكومة تنتظر بإيجابية إلى مزيد من التفريق بين المطاعم وغير المطاعم، ولهذا ستجري الحكومة تقييمًا للأمر عندما يكون من الممكن تخفيف التدابير الاحترازية بشكل أكبر. لن تفرض الحكومة في الوقت الحالي تدابير احترازية ملزمة قانونيًا تكون أكثر صرامة على غير المطاعم مقارنة بغيرهم من المطاعم.

وأضافت الوزيرة شر كول أن التدابير التي تفرق بين المطاعم وغير المطاعم قد تساهم في التخفيف من أعباء التدابير الاحترازية على النسبة الأكبر من السكان ممن تلقوا اللقاح. والسبب هو إمكانية توجيه التدابير لحماية غير المحصنين من الأمراض الخطيرة، وبالتالي تقليل خطورة استنفاد القدرة الاستيعابية لخدمات الصحة والرعاية.

توصيات خاصة لغير المطاعم

هناك توصيات لغير المطاعم من البالغين الذين تزيد أعمارهم عن 18 عامًا لأنهم أكثر عرضة للإصابة بمرض خطير إذا أصيبوا بعدوى الكورونا. وينبغي على غير المطاعم توخي الحذر وتجنب التجمعات أو اللقاءات الكبيرة في المطاعم والحانات، والتي تشير التجارب إلى صعوبة الحفاظ على مسافة آمنة فيها. وينبغي أيضًا تجنب السفر غير الضروري للمناطق ذات معدلات العدوى المرتفعة.

لا تقترح مديرية الصحة والمعهد الوطني للصحة العامة أي تدابير احترازية جديدة تكون ملزمة قانونيًا بالنسبة لغير المطاعم أو أحكام بشأن استخدام شهادة الكورونا في الوقت الحالي. ترى الهيئتان الصحيتان أن فرض تدابير احترازية أكثر صرامة على غير المطاعم مقارنة بالمطاعم سيكون له تأثير ضئيل فيما يخص انتشار العدوى. ويرجع السبب في ذلك إلى أن غير المطاعم يشكلون نسبة قليلة بين إجمالي عدد السكان، وأيضًا بسبب أن المطاعم قد ينقلون كذلك عدوى الكورونا.

عند دخول النرويج، يتم تطبيق قواعد مختلفة على من يستطيعون توثيق تلقيهم اللقاح عن طريق شهادة الكورونا والأشخاص الذين لا يمكنهم ذلك.

عدة أهداف للتدابير التي تفرق بين المطاعم وغير المطاعم

أشارت مديرية الصحة والمعهد الوطني للصحة العامة إلى أن التفريق في التدابير قد يكون لديه هدفان آخران بالإضافة إلى منع انتشار العدوى: الهدف الأول هو حماية غير المطاعم من الإصابة بمرض خطير، وإبطاء انتشار العدوى بينهم لكي تحدث على مدار فترة زمنية أطول، وبالتالي الحد من الأعباء الإجمالية على الخدمات الصحية وتقليل الحاجة لفرض تدابير احترازية بين السكان. والهدف الثاني هو زيادة معدل التطعيم. نظرًا إلى أن النرويج لديها بالفعل معدل تطعيم مرتفع للغاية بين سكانها، فلا تعتقد مديرية الصحة والمعهد الوطني للصحة العامة أن الإلزام بتلقي اللقاح سيؤدي إلى زيادة كبيرة في أعداد المطاعم.

هناك حاجة لتوضيح عدة أمور وإجراء بعض التقديرات قيل أن تستطيع الحكومة اتخاذ القرار بشأن الاستخدام الموسع لشهادة الكورونا، فيجب على سبيل المثال النظر إلى الأمر على ضوء ظهور متغير فيروسي جديد لديه خصائص مختلفة عن متغير دلتا. ومن بين الأمور التي يجب توضيحها كذلك هو من الذي سيعتبر مطعمًا وكذلك أهمية إجراء الاختبار.